

( -22.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهوريّة إسلاميّة العُرْبِيَّة  
رئيسُ جمهوريّة

الجَمَاهِيرِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الثمن ٤٠ فرنكاً

---

السنة الرابعة والثلاثون - العدد ١٠ في ٢٠ شعبان سنة ١٤١١  
(٧ مارس سنة ١٩٩١)

---

## (تابع) قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

رقم الصفحة

قرار رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تعيين ممثل مقيم بجمهورية مصر العربية لصندوق التعاون الاقتصادي فيها وراء البحار والعاملين معها/معها، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ ٣٧٩

قرار رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على التعديل الرابع لاتفاقية منحة نشاط الاختبار الميداني للطاقة الجديدة والتجدددة من مشروع تنطيط سياسة الطاقة والاختبار الميداني للطاقة الجديدة والتجدددة رقم (٢٦٣ / ١٢٣ / ٢) بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١ ٣٨٤

قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩١ بشأن تخفيف العقوبة المحكوم بها على الجندي / سابقا / سيد أحمد محمد عبد الله ..... ٣٩٠

قرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام الأئمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ..... ٣٩١

قرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٩١ بدعةة مجلمي الشعب والشورى إلى المجتمع مشترك ..... ٣٩٣

رئاسة الجمهورية

الإدارة العامة للتوفيق والأوسمة

منع أوسمة ..... ٣٩٤

## محتويات العدد

### قانون

رقم الصفة

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز  
الإداري للدولة والقطاع العام    .. .. .. .. ..

### قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون في مجال  
الطاقة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا الجنوبيّة  
الموقع في القاهرة بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٥   .. .. .. ..

قرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون  
في مجالات التعليم والبحث العلمي بين حكومتي جمهورية مصر  
العربية ودولة قطر والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٢/١/١٩٩٠

قرار رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على الناطق المتبادل الذي  
تتّبع بمقتضاه الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية  
منحة قيمتها ٥٠٠ مليون ين ياباني لتساهمة في تنفيذ مشروع  
زيادة إنتاج الأرز والموقع في الماهرة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٠ ..

قرار رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية  
منحة إدارة الملاية العامة بين حكومتي جمهورية مصر العربية  
والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٠

ويجوز للعامل خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مدة شغله الوظيفة القيادية إنهاء خدمته بناء على طلبه . وتسوى حقوقه على أساس مدة اشتراكه في التأمين الاجتماعي مضاعفاً إليها مدة خمس سنوات لو المدة الباقية لبلوغه السن المقررة قانوناً لترك الخدمة أيهما أقل ، ويُعامل فيما يتعلق بالمعاش الذي يستحقه عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير في وظيفته القيادية السابقة معاملة من تبقى خدمته ببلوغ هذه السن .

وتحمّل الخزانة العامة بزيادة في الحقوق التأمينية الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون .

ويجب أن تخذ الإجراءات اللازمة لتجديد مدة شغل الوظيفة القيادية أو النقل منها بطبقاً للأحكام السابقة قبل انتهاء المدة المحددة لشغل الوظيفة بستين يوماً على الأقل .

#### ( المادة الثالثة )

مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة والعشرين من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والمادة ٢٤ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن مجلس الشوري، لا يسري هذا القانون على :

(١) المحافظين ونوابهم ، وأعضاء هيئات القضاية ، وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والأكاديميات ومراسكي البحوث العلمية ، وأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصل ، وأعضاء هيئة الشرطة .

(ب) أعضاء هيئة الرقابة الإدارية ، والمخابرات العامة .

(ج) الجهاز المركزي للمحاسبات ، والمدعي العام الاشتراكي ، وللماهين بالأمانة العامة لكل من مجلس الشعب وللشوري .

(د) الجهات والوظائف الأخرى ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء .

#### ( المادة الرابعة )

تقوم نتائج أعمال شاغل الوظائف القيادية الخاضعة لأحكام هذا القانون الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل بحكمه عن الفقرة السابقة طبقاً للقواعد والإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به .

## قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١

**في شأن الوظائف المدنية القيادية في الجهاز الإداري للدولة  
والقطاع العام**

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب للقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والممارات العامة ، والأجهزة الحكومية ، التي لها موازنة خاصة ، وهيئات القطاع العام وشركاته ، والمؤسسات العامة وبنوك القطاع العام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة لمدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات قابلة للتتجديد لمدة أو لمدة أخرى طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقي الشروط الالزمة لشغل الوظائف المذكورة .

ويقصد بهذه الوظائف تلك التي يتولى شاغلوها الإدارة القيادية بأنشطة الإنتاج أو الخدمات أو تصريف شئون الجهات التي يعملون فيها من درجة مدير عام ، أو الدرجة العالية أو الدرجة المتوسطة أو الدرجة الأعلى وما يعادلها .

### ( المادة الثانية )

تنتهي مدة تولي الوظيفة المدنية القيادية بانقضاء المدة المحددة في قرار شغل العامل لما لم يصدر قرار من السلطة المختصة بالتعيين بتجديدها ، فإذا انتهت مدة تولي الوظيفة المذكورة شغل وظيفة أخرى غير قيادية لا تقل درجتها عن درجة وظيفته وبرتبة الذي كان يتتقاضاه مضافاً إليه البدلات المقررة للوظيفة المنقول إليها .

ويكون النقل داخل الوحدة بقرار من السلطة المختصة وإلى خارج الوحدة بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

## اتفاق

### للتعاون في مجال الطاقة

إن هيئة كهرباء مصر، هيئة المحاصات النووية لتوليد الكهرباء بمصر، وهيئة الطاقة المائية الكهربائية (المشار إليهم فيما بعد بالأطراف) قد توصلت إلى الاتفاق التالي بهدف تعزيز التعاون الفنى في مجالات الطاقة .

#### مادة ١ - الأهداف :

يهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز التعاون الفنى في مجالات الطاقة من خلال تبادل البيانات والخبرات والزيارات والمهم المترافق بين الأطراف المعنية والجهات الخاصة لإشرافها بحيث تستفيد الأطراف من بعضهم البعض عن طريق تبادل الخبرات والمعرفة القيمة والمكتسبة من خلال عملهم .

#### مادة ٢ - نطاق التعاون :

يكون نطاق التعاون طبقاً لهذا الاتفاق في المجالات التالية :

١- التكنولوجيا الحالية وسياسة الطاقة .

٢- تخطيط وإنشاء وتشغيل وصيانة محطات القوى بما في ذلك محطات القوى النووية .

٣- تشغيل منشآت نقل وتوزيع الكهرباء .

٤- تدريب الأفراد و المجالات الإدارية الأخرى .

٥- برامج البحث والتطوير .

٦- مجالات أخرى يتم الاتفاق عليها بشكل متبدل حسب ما تقتضي الحاجة .

#### مادة ٣ - أشكال التعاون :

يمكن تفاصيل التعاون في المجالات الواردة في المادة الثانية لفائدة الأطراف على النحو التالي :

١- تبادل البيانات وأو المعلومات .

٢- تبادل الزيارات والخبرات والمهندسين والفنين .

٣- تقديم الخدمات الاستشارية بواسطة الخبراء .

٤- اشتراك في برامج تدريبية محددة .

ويستمر هؤلاء العاملون خلال هذه السنة في شغل الوظائف المدنية القيادية وذلك حتى يتم تجديد مدة خدمتهم في هذه الوظائف أو تحدد أوضاعهم طبقاً للأحكام هذا القانون.

**(المادة الخامسة)**

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ، متضمنة قواعد الاختيار والإعداد والتأهيل والتقويم .

**(المادة السادسة)**

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

**(المادة السابعة)**

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل بأحكامه اعتباراً من اليوم التالي لنشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ شعبان سنة ١٤١١ هـ ( الموافق ٢٨ فبراير سنة ١٩٩١ )  
حسني مبارك

## **قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

**رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦**

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون في مجال الطاقة بين جمهورية مصر العربية

وبجمهورية كوريا الجنوبية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٧

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؟

**قرد :**

**(مادة وحيدة)**

ووفق حل اتفاق التعاون في مجال الطاقة بين جمهورية مصر العربية وبجمهورية كوريا الجنوبية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٧ ، وذلك مع التحفظ بنشر ط

**التصديق ما**

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٤٠٦ ( ٤ يناير سنة ١٩٨٦ )

**حسني مبارك**

المستقبلة . ومع ذلك فإنه يمكن عند الحاجة عقد اجتماع خاص بالقاهرة أو سيناء  
بالاتفاق المتبادل بين الأطراف .

#### مادة ٩ - التعديلات :

يمكن الاتفاق على أي تعديلات لأحكام هذا الاتفاق باتفاق جديد مكتوب بين  
الأطراف .

#### مادة ١٠ - الإخطارات :

ترسل الإخطارات المتعلقة بهذا الاتفاق إلى :

رئيس هيئة كهرباء مصر  
العباسية - مدينة نصر  
القاهرة - مصر

رئيس التنفيذى لميئية المحطات النووية لتوليد الكهرباء - صندوق بريد ١٠٨ العباسية  
مدينة نصر - القاهرة - مصر

هيئة القوى الكهربائية الكورية المدير العام  
قسم إدارة المعلومات  
هيئة القوى الكهربائية الكورية  
٧٨٨ سامسونج - دونج . كانغNam - كو .  
سيول - كوريا .

#### مادة ١١ - سريان الاتفاق :

يبدأ سريان مفعول هذا الاتفاق من تاريخ تبادل الإخطارات بأن الإجراءات  
القانونية قد استكملت ، ويمكن لكل طرف إنهاء هذا الاتفاق في أي وقت بناء على  
إخطار كتابي مسبق بمدة تسعة يوماً للطرفين الآخرين .

وقعت بالقاهرة في ١٧ يونيو ١٩٨٥  
وحررت من ثلاثة نسخ باللغات العربية والإنجليزية والكورية ، وعند الاختلاف  
في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

**٣- التعاون في الحالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك .**

**مادة ٤ - امتداد الاتفاق للجهات التابعة :**

في إطار ظروف محددة ومن أجل إيجاد تعاون أكثر مباشرة وشحولاً ، فإنه يجوز للجهات الخاضعة لإشراف أي من الأطراف وبنفوذها منها الاشتراك في تنفيذ أحكام هذا الاتفاق .

**مادة ٥ - شروط التعاون :**

١- يتم لرسال اليافعات وأو المعلومات للطرف المرسل إليه دون مقابل عند توفرها ، شريطة أن يحافظ الطرف المستلم على سرية المعلومات والبيانات التي يتم تحديدها كتابة من قبل الطرف المرسل على أنها بيانات أو معلومات سرية وألا يتم الانفصال عنها الآخرين دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف المرسل لها .

٢- يتحمل كل طرف تكاليف السفر الدولية بالطائرة لمن يوفده ويتحمل الطرف المضيف بجميع النفقات الأخرى بما في ذلك مصاريف الإقامة الكاملة والانتهاءات الداخلية .

٣- لتنفيذ بعض نشاطات التعاون المذكور في المادة ٣ بطريقة أكثر فاعلية فإن الأطراف المعنية سوف تناقش وتضم اتفاقاً منفصلاً يرتكز على الاتفاق المتبادل المسبق في شأن نطاق خاص للتعاون ، و مدته ونكليفه وآمن وآمان العاملين والتعويضات واللاحظ الطى المرتبط بالزيارات وأو الخدمات الاستشارية في كل حالة على حده .

**مادة ٦ - اللغة :**

تكون اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية المستخدمة لتنفيذ التعاون التكنولوجي في ظل هذا الاتفاق .

**مادة ٧ - الفحصان :**

لا يتحمل الأطراف بأية ضئالات بمخصوص دفة أو صلاحية أو ملائمة المعلومات وأو البيانات المتبادلة بينهم . ومع ذلك سيجتهد الأطراف لكي يبينوا إلى أقصى ممكni درجة التعليل على المعلومات وأو للبيانات المتبادلة وقابليتها للأخذ بها .

**مادة ٨ - الإداراة :**

يتقابل ممثلو الأطراف المتعاقدة مرّة كل سنة بالقاهرة أو سبول بالتبادل لمراجعة التقدم في الأنشطة التي تم إنجازها بمقتضى هذا الاتفاق ولو لوضع الخطط للأنشطة

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي  
بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة قطر والموقعة في القاهرة

بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٢

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ،

**فورد :**

( مادة وحيضة )

ووفق حل اتفاقية التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي بين حكومتي جمهورية  
مصر العربية ودولة قطر والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٢ ، وذلك مع التحفظ  
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رمضان سنة ١٤١٠ هـ ( ١٥ أبريل سنة ١٩٩٠ )

**حسني مبارك**

مهندس / عبد الحميد الصياد	عن هيئة كهرباء مصر
رئيس هيئة كهرباء مصر	
دكتور / علي فهمي الصعيدي	من هيئة المحطات النووية لتوليد
الرئيس التنفيذي لمدينة المحطات النووية لتوليد	الكهرباء
الكهرباء	
السيد / بارك جونج - سفير	من هيئة القوى الكهربائية
رئيس وكبير ضباط التنفيذ	الكوردية
هيئة القوى الكهربائية الكورية	

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ٤/١٤/١٩٨٦ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون في مجال الطاقة بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا الجنوبية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٥ ،

قرر :

( مادة وحيدة )

يلشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون في مجال الطاقة الموقع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا الجنوبية في القاهرة بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٥ .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/١/٢٩

صدر بتاريخ ١٩٩١/٢/٢

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
د . احمد عصمت عبد المجيد

\* المناهج والكتب الدراسية .

\* نظم الامتحانات .

\* معادلة الشهادات .

( مادة ٢ )

يتبادل الطرفان المتعاقدان - ضمن شروط يتفقان عليها - الخبراء التربويين فـ  
مراحل التعليم المختلفة لإلقاء المحاضرات والقيام بالدراسات والأبحاث في المجالات التربوية  
والتعليمية .

( مادة ٣ )

يقدم كل طرف للطرف الآخر خبراته في مجالات أعداد المعلمين وتعلم الكبار ومحو  
الأمية والتعليم الفني والتربية الخاصة ورعاية الموهوبين .

( مادة ٤ )

يوفر كل طرف للطرف الآخر وفي حدود الإمكانيات المتاحة فرص التدريب في  
مختلف المجالات التربوية ، كذلك فرص المشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية التي  
تعقد في بلد الطرف الآخر .

كما يتبادل الطرفان البرامج المعدة للدورات التدريبية المميزة التي ينوي عقدها  
في بلده في كل عام دراسي .

( مادة ٥ )

يعمل كل طرف على تضمين منهاجه المدرسية قدرها كافياً عن تاريخ وجغرافية  
ونعافية الطرف الآخر بالشكل الذي يسمح بتكوين فكرة صحيحة وسلبية عن البلدين .

( مادة ٦ )

يعمل الطرفان على تعميق العلاقات بين المؤسسات التعليمية والزراعية والثقافية  
والبحثية في بلديهما على مختلف المستويات وذلك عن طريق تبادل الخبرات والمشورات

## اتفاقية التعاون

في

مجالات التعليم والبحث العلمي

بين

دولة قطر وجمهورية مصر العربية

القاهرة ٢٢ يناير سنة ١٩٩٠

- \* إن حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية مصر العربية - إيماناً منها بتجسيد آمال الدولتين في إقامة علاقات قادرة على اطلاق طاقات الكشف والإبداع والإبتكار والعطاء لدى شعبيهما
  - \* ورغبة منهما في توطيد أواصر الأخوة العربية والإسلامية والتعاون بين بلدיהם في المجالات الثقافية والتربوية والعلمية .
  - \* ومسايرة لروح ميثاق الوحدة الثقافية العربية وطالعات شعبيهما نحو مستقبل أفضل .
  - \* ومع صرامة القوانين والأنظمة المعمول بها في كل البلدين .
- فقد قررنا عقد هذه الاتفاقية :

هولا - في مجال التعليم العام

( مادة ١ )

يعملطردان المتعاقدان على تعزيز وتوطيد العلاقات التي تربط بين بلدיהם في المجالات العلمية والتربوية والثقافية والبحثية وتحقيق مستويات تربوية وتعليمية موحدة ومتقاربة بينهما في المجالات الآتية :

- \* المراحل الدراسية المختلفة في التعليم العام .
- \* التقنيات التربوية .

**ثانياً - في مجال التعليم العالي والعلوم**

( مادة ١١ )

ينحصر كل طرف للطرف الآخر حدداً من المنح والمقاعد الدراسية في جامعته ومعاهده العلمية طبقاً لحاجة وفي حدود الإمكانيات والنظم المعمول بها في كلا البلدين .

( مادة ١٢ )

يتبادل الطرفان الأساتذة والمحاضرين الجامعيين للعمل أو إلقاء المحاضرات وعقد الندوات وفق شروط يتفق عليها .

كما يتعاون الطرفان في مجال التعليم الجامعي وذلك عن طريق تبادل المعلومات والنشرات العلمية وال المجالات والمخطوطات والمطبوعات وقوائم البحوث والدراسات العلمية والأدبية والقوانين والنظم وزيارة الخبراء والمتخصصين .

( مادة ١٣ )

ينظم الطرفان لقاءات وزيارات بين الفرق الرياضية والفنية الجامعية .

( مادة ١٤ )

يسعى الجانبان تجاه علاقات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي عن طريق تبادل الأبحاث والباحثين .

**ثالثاً - في مجال البحث العلمي**

( مادة ١٥ )

يسعى الجانبان التعاون فيما بينهما في مجالات البحث العلمي والتكنولوجى ذات العلاقة بالتنمية فبلديها على أن يتضمن ذلك ما يلى :

- تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك .
- تدريب الباحث والمساعدين والفنين من الجانبين في مجالات علمية مختلفة .

والدراسات والبحوث وزيارات المختصين بالشكل الذي يسهم في تطوير وتحديث العملية التربوية والتعليمية لديهما .

## ( مادة ٧ )

يتعاون الطرفان في تبادل الخبرة في مجالات الأنشطة والخدمات الاجتماعية التربوية .

## ( مادة ٨ )

يعمل الطرفان على تنمية وتوسيع علاقات التعاون الفنى والثقافى والمدرسى فالتوصيات الآتية :

- \* تبادل الفرق الموسيقية والمسرحية المدرسية .
  - \* إقامة المعارض الفنية من رسوم وأشغال يدوية في كلا البلدين .
  - \* التعاون في مجال المكتبات المدرسية .
  - \* تبادل التجارب والمناذج في مجال الوسائل التعليمية وبرامج التلفزيون التربوي .
  - \* تبادل الزيارات والرحلات الطلابية والفرق الرياضية المدرسية .
- ويمكن ذلك في حدود الإمكانيات المتاحة في كلا البلدين وبالطرق التي يتم الاتفاق عليها .

## ( مادة ٩ )

يسهل كل طرف للطرف الآخر الحصول على الوثائق والخطوطات التربوية وتبادلها أو استعارتها أو تدقيقها وكذلك تيسير عمليات النصوير الميكروفيلمي فيها بينهما وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في البلدين .

## ( مادة ١٠ )

يعمل الطرفان على تيسير جهودهما في ميادين التعاون الثقافي والتربوي العربي والإسلامي والدولي ، وكذلك تنسيق المواقف بين الجهة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم والشعبة القومية المصرية لليونسكو .

(ب) تفسير ومتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية وتقويم التأثير المترتبة على ذلك .  
(ج) اقتراح أوجه جديدة للتعاون بين الطرفين في المجالات التي تشملها الاتفاقية .  
وترفع الجنة المشتركة توصياتها إلى الوزراء المختصين في كلا البلدين لإصدار القرارات اللازمة بشأن البرامج التنفيذية للاتفاقية ، وتصبح هذه القرارات نافذة بعد اعتمادها وفقاً للقوانين المعول بها في كل من البلدين .

(مادة ١٨)

يصدر الوزراء المختصون في كلا البلدين :

القرارات الخاصة بتعيين ممثليها في الجنة المشتركة خلال شهرين من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية .

(مادة ١٩)

يعمل بهذه الاتفاقية من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتبقى نافذة لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائها وذلك قبل انتهاء مدةها السارية بستة أشهر على الأقل ، ولا يؤثر انتهاء الاتفاقية على المشروعات التربوية القائمة أو المستمرة .

حررت هذه الاتفاقية في مدينة القاهرة بتاريخ ٢٥/٦/١٤١٠ الموافق ١٩٩٠/١/٢٢ من نسختين أصليتين ، وقعهما الطرفان واحتفظ كل منها بوحدة .

عن حكومة دولة قطر  
عن حكومة جمهورية مصر العربية

عبد العزيز عبد الله تركي  
د. أحمد فتحي سرور

وزير التعليم

وزير التربية والتعليم

- \* تبادل الزيارات بين المسئولين والباحثين والخبراء والفنانين في المجالات العلمية المختلفة لفترات قصيرة لأغراض تبادل الآراء والتشاور ووضع البرامج العلمية للتعاون .
- \* تنظيم المؤتمرات والدورات والحلقات والندوات العلمية بما يعود على الجانبين بالفائدة المتبادلة .
- \* وضع وتنفيذ برامج بحوث مشتركة تم بين الجانبين وفق منهج ومتطلبات العمل الذي يتم الاتفاق عليه بين الجانبين .

#### رابعاً - أحكام عامة

( مادة ١٦ )

(أ) يتم تحديد أعضاء الوفود والمشاركين في الندوات والدورات وسائر ما يتعلق بتبادل الزيارات بين الجانبين ، وكذلك مواعيد انعقاد هذه الندوات واللقاءات ومددها برسائل متبادلة بين الطرفين ، على أن يتم اعلان الطرف الآخر قبل الموعد بشهر على الأقل .

(ب) في تطبيق المواد والبنود الواردة في هذه الاتفاقية تكفل الدولة الموفدة بنفقات سفر وفدها إلى البلد المضيف ذهاباً وإياباً .

وتحمل الدولة المضيفة الإقامة والمواصلات الداخلية والعلاج لوفود الدولة الأخرى وفق القواعد المعمول بها في البلدين .

( مادة ١٧ )

تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية تشكل لجنة مشتركة برأس الجانب القطري فيها وكيل وزارة التربية والتعليم ويرأس الجانب المصري وكيل وزارة التعليم . وتجمتّع بصفة دورية في مدينة الدوحة ومدينة القاهرة مرة كل سنة ويكون أول اجتماع خلال ثلاثة أشهر على الأكثـر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه الاتفاقية . وتحتـمـلـ الجـنةـ المشـترـكةـ بـالـآـتـىـ :

(أ) إعداد مشروعات البرنامج المفصلة لتنفيذ أحكام الاتفاقية وتحديد الإلتامات والتكاليف المرتبطة عليها ، تمهيداً لاعتمادها من الجهات ذات الاختصاص .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الذي تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية منحة قيمتها ٥٠٠ مليون ين ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع زيادة انتاج الأرز والموقع في القاهرة

بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

**قرر :**

( مادة وحيدة )

ووفق على الخطاب المتبادل الذي تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية لحكومة جمهورية مصر العربية منحة قيمتها ٥٠٠ مليون ين ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع زيادة انتاج الأرز والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جانفي الأولى سنة ١٤١١ هـ ( ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ )

**حسن مباروك**

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١١ رجب سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٩١ م

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١١ لسنة ١٩٩١

**نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة قطر الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٢/١/١٩٩٠ ،

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٠ ،

**قرد :**

**( مادة وحيدة )**

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة قطر الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٢/١/١٩٩٠ ،

ويعمل بها اعتبارا من ١٦/١/١٩٩١

**نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية**

**د . أحمد عصمت عبد المجيد**

(ب) ماكينات زراعية ، و

(ج) الخدمات الفرورية لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) و (ب) أعلاه إلى موالى في جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الالتزام بما جاء في نص الفقرة الفرعية (أ) أعلاه وعندما ترى الحكومة ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (أ) أعلاه من دول المنشأ المصرح بها غير اليابان .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بالبن الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود ليصبح صالحـة للمنحة ( ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيـن عند استخدامها في المترتبـات الحالية الأشخاص اليابانيـون الطبيعيـون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارـة التي يديرـها أشخاص يابانيـون طبيعيـون ) .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعـات بالبن الياباني لتفطـية المستحقـات المترتبـة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحـدهـا مقتضـى العـقودـ التي تمـ اقرـارـها طـبقـاً لـما نـصـ عليهـ فيـ الفـقـرةـ ٤ـ (ـ والمـشارـ إليهاـ فيـماـ يـلىـ :ـ «ـ العـقودـ التيـ تمـ اقرـارـهاـ »ـ )ـ فـيـ حـسـابـ يتمـ فـتحـهـ باـسـمـ حـكـوـمـةـ جـمـهـوـرـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ فـيـ أحـدـ البنـوكـ اليـابـانـيـةـ المـصـرـحـ لهاـ بـالـتـعـامـلـ فـيـ الصـرـفـ الأـجـنبـيـ الذـيـ تـحدـدـهـ حـكـوـمـةـ جـمـهـوـرـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ أوـ السـلـطـةـ التـيـ تـحدـدـهاـ (ـ وـ يـشـارـ إـلـيـهـ فـيـ بـعـدـ :ـ «ـ الـبـنـكـ »ـ )ـ

(٢) تـتمـ المـدـفـوعـاتـ المـشـارـ إـلـيـهـ فيـ الفـقـرةـ الفـرعـيـةـ (ـ أـعـلاـهـ عـنـدـماـ يـتـقدـمـ الـبـنـكـ بـطـلـبـاتـ السـدـادـ إـلـىـ حـكـوـمـةـ اليـابـانـ بـمـقـضـىـ تـهـويـضـ بـالـنـفـعـ صـادـرـ مـنـ حـكـوـمـةـ جـمـهـوـرـيـةـ مـصـرـ العـرـبـيـةـ أوـ السـلـطـةـ التـيـ تـحدـدـهاـ .

القاهرة في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

صاحب السعادة

السيد / توشوسي ياماذا

سفير فوق العادة ومندوب عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أشرف بالاحاطة بأنني قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي  
تنص على ما يلى :

« أشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين مثلث حكومة  
اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم  
بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن اقترح بالنيابة عن  
حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بعرض المساعدة في زيادة الاتاج الغذائي من خلال مشروع زيادة  
الاتاج للأرز بالوجه البحري التابع لوزارة الزراعة ، تتيح حكومة اليابان لحكومة  
جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة  
تحصل قيمتها إلى خمسة ملايين (٥٠٠٠٠٠٠) ، ( والمشار إليها  
قبلاً يلى بـ « المنحة » ) .

٢ - تناح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات  
الطاية وبين ٣١ مارس ١٩٩١ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية  
بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط  
ومن أجل شراء منتجات اليابان والخدمات المدرجة أدفأه :  
(١) كيماويات زراعية ،

و (ب) في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ في حساب يفتح باسمها في البنك المركزي المصري . ويتم الإيداع خلال فترة أربع سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز التنفيذ ، ما لم تتفق السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) تستخدم العملة المودعة وفق ذلك في أغراض التنمية الزراعية والغابات و/أو مصايد الأسماك بما في ذلك زيادة الاتاج الغذائي في جمهورية مصر العربية .

(٣) تشاور السلطات المعنية في الحكومتين بشأن استخدام العملة المودعة في الأغراض المذكورة .

٨ - تتفق السلطات المعنية في الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينهما على المزيد من التفاصيل الاجرائية الالزمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٩ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للأخطر الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد اتمام الاجراءات القانونية الالزمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والمعربية والإنجليزية وكل منها نفس الجهة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للأخطر الكتابي

(٣) أذ الفرض الوحيد للحساب المشار اليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالبين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ودينونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحملها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التغليف والأفراج الجمركي النورى في موانى التغليف بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى لامتحنات المشتراه في نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم اقرارها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراه في نطاق المنحة تسمم اسهاما فعالة في زيادة الاتاج الغذائي وبالتالي في استقرار وتنمية الاقتصاد المصري ، و

(د) تحمل كافة المصارييف الازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراه في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية مبلغا بالعملة المصرية يعادل المسحوبات بالبين الياباني المستخدمة في شراء المنتجات المشار إليها في (١)

## المضمار

### المتفق عليه حول التفاصيل الإجرائية

بالإشارة إلى الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٠ بشأن التعاون الاقتصادي الياباني لتمويل كيماويات زراعية وماكينات زراعية ( المشار إليه فيما بعد بـ «المذكرات المتبادلة » ) فان مثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية يرغبان في تسجيل التفاصيل الإجرائية التالية التي تم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية في الحكومتين :

١ - دول النشأ المصرح بها المشار إليها في الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣

من المذكرات المتبادلة هي كما يلى :

(أ) كل الدول النامية والمناطق الواردة بمذكرة التقرير الاحصائي للجنة مساعدات التنمية « الداكس » ، فيما عدا جمهورية مصر العربية ، و

(ب) كل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

٢ - (١) يصدر التفويض بالدفع المشار إليه في الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٥ من المذكرات المتبادلة بين اليابان لكل عقد .

(٢) يتضمن مبلغ التفويض بالدفع مع مبلغ العقد .

(٣) بنتهي سريان التفويض بالدفع بعد آخر يوم في فترة سريان المدة حسبما ورد بالفقرة ٢ من المذكرات المتبادلة ( المشار إليه فيما بعد بـ « اليوم الأخير » ) ومع ذلك فان المستندات المطلوبة في التفويض بالدفع يجب تقديمها للبنك الياباني المصرح له بالتعامل في الصرف الأجنبي المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٥ من المذكرات المتبادلة قبل اليوم الأخير بخمسة عشر يوما على الأقل .

من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة  
لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والإنجليزية  
ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي .  
وأنا لأتمرر هذه القرصنة لأجدد لسلطاتكم التأكيد بعزمكم تطبيقه .

وزير الدولة للتعاون الدولي  
دكتور / موريس مكرم الله

القاهرة في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

صاحب السعادة  
الدكتور / موريس مكرم الله  
وزير الدولة للتعاون الدولي

« أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن اقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

- ١ - بعرض المساعدة في زيادة الاتاج المذكى من خلال مشروع زيادة انتاج الأرز بالوجه البحري التابع لوزارة الزراعة ، تتبع حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقواعد واللوائح اليابانية المعول بها ، منحة تصل قيمتها إلى خمسة ملليون ين ( ٥٠٠٠٠٠٠٠ ين ) ، ( والمشار إليها فيما يلى بـ « المنحة » ) .
- ٢ - تناح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٩١ ، الا اذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .
- ٣ - (أ) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية والخدمات المدرجة أدناه :
  - (أ) كيماويات زراعية ،
  - (ب) ماكينات زراعية . و
  - (ج) الخدمات الفضائية لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) و (ب) أعلاه الى موالي في جمهورية مصر العربية .

- ٣ - (١) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٧ من المذكرات المتبادلة فأن المبالغ المعادل للمسحوبات بالين الياباني يتم حسابه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية بمتوسط سعر صرف شهر أكتوبر ١٩٩٠ لكل من البلدين المعلن لصندوق النقد الدولي . ومن ثم يتم اخطار حكومة اليابان بالمبلغ المحاسب .
- (٢) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باخطار حكومة اليابان بسعر بيع الكيماويات الزراعية والماكينات الزراعية المشتراء طبقا للمذكرات المتبادلة وموقد الابداع .
- (٣) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (٣) من الفقرة ٧ من المذكرات المتبادلة تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باعداد « برنامج الاستخدام » للビルن المودع والذي يشمل أسماء مشروعات محددة وتفاصيلها ومبلغ النقد المخصص لها . وتشاور الحكومتان في « برنامج الاستخدام » .

سفير فوق العادة ومفوض عن

اليابان لدى جمهورية

مصر العربية

تشوسي ياماذا

وزير الدولة للتعاون الدولي

دكتور / موريس مكرم الله

الغاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

٦ - (أ) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريح والافراج الجمركي الفوري في موانى التفريح بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراء في نطاق المنحة ،

(ب) كفالة عدم تحمل الرعایا اليابانية بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق المقدد التي تم اقرارها ،

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراء في نطاق المنحة تساهم فعلاً في زيادة الاتاج الغذائي وبالتالي في استقرار وتنمية الاقتصاد المصري ؛ و

(د) تحمل كافة المصارييف الازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراء في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - (أ) تودع حكومة جمهورية مصر العربية مبلغا بالعملة المصرية يعادل المسحوبات بالين الياباني المستخدمة في شراء المنتجات المشار إليها في (أ) و (ب) في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٣ في حساب يفتح باسمها في البنك المركزي المصري . ويتم الإيداع خلال فترة أربع سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز التنفيذ ، ما لم تتفق السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) مع عدم الالخلل بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومة ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول المنشأ المصر بـما غير اليابان .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها عقوداً بالبن الياباني مع دعانياً يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣٠ وتقوم حكومة اليابان باقرارها هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة ( ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون ) .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالبن الياباني لتفطير المستحقات المرتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها بمقتضى العقود التي تم اقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ ( والمشار إليها فيما يلى به « العقود التي تم اقرارها » ) في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية المصر لها بالتعامل في الصرف الأجنبي الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها ( ويشار إليه فيما بعد بـ « البنك » ) .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تعويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحدها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالبن الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرامية

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٩١

**نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الذي تتيح بمقتضاه اليابان لمصر منحة قيمتها ٥٠٠ مليون ين ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع زيادة انتاج الأرز بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/١/٢٧؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠؛

**قرر :**

**(مادة وحيدة)**

ينشر في الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل الذي تتيح بمقتضاه اليابان لمصر منحة قيمتها ٥٠٠ مليون ين ياباني للمساهمة في تنفيذ مشروع زيادة انتاج الأرز الموقع بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/٢/٣

صدر بتاريخ ١٩٩١/٢/٣

**نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية**

**د/ أحمد فصمت عبدالمجيد**

(٢) تستخدم العملة المودعة وفق ذلك في أغراض التنمية الزراعية والغابات و/أو مصايد الأسماك بما في ذلك زيادة الاتساح الفدائي في جمهورية مصر العربية .

(٣) تشاور السلطات المعنية في الحكومتين بشأن استخدام العملة المودعة في الأغراض المذكورة .

٨ - تتفق السلطات المعنية في الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينهما على المزيد من التفاصيل الاجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٩ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للأخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد اتمام الاجراءات القانونية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية وأكل منها نفس الحجية . وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي .

وانني لأنهن هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض عن

اليابان لدى جمهورية

مصر العربية

تشوسي ياماذا

## مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ٢٠٩

## تعديل أول

اتفاق منحة إدارة المالية العامة

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٢

تعديل أول بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٢ لاتفاق المنحة المؤرخ ٢٤ مارس ١٩٨٨ بين جمهورية مصر العربية (المنوح) والولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) لإدارة المالية العامة .

## بند ١ - يعدل اتفاق المنحة كما يلى :

(أ) بند ٣ - ١ : يعدل بحذف خمسة مليون دولار أمريكي وباحتلال عشرة مليون ومائتان ألف دولار محلها .

(ب) يحذف بالكامل المرفق (أ) ويحل محله المرفق (أ) الملحق بهذا التعديل .

بند ٢ - التصديق :

يتخذ المنوح الخطوات الضرورية لاستكمال كافة الاجراءات القانونية الموافقة على هذا التعديل وتخطي الوكالة الأمريكية بذلك .

بند ٣ - لغة التعديل :

تم اجراء هذا التعديل باللغتين العربية والانجليزية وفي حالة وجود خلاف بين النصين يرجح النص الانجليزى .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة ادارة المالية العامة  
بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية  
الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على التعديل الأول لاتفاقية منحة ادارة المالية العامة بين حكومتي  
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ  
١٩٩٠/٧/١٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جانفي الآخرة سنة ١٤١١ هـ ( ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩٠ )

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٢ رجب  
سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٩١

## وصف المشروع الموسع

### ١ - خلفية :

سيوفر مشروع ادارة المالية العامة الموارد الازمة لاجراء فحص واختبار ميداني للتغيرات في السياسة والاجراءات في النظام الضريبي المصري .

وخلال المرحلة الأولى من المشروع ( الأشهر التسعة والعشرين الأولى للمشروع ) ستجرى دراسة دقيقة للسياسات كما ستحتبر ميدانيا الاجراءات الازمة لتدعم نظام يقوم على سياسات مختلفة - ونتيجة لهذين الناشطين سيقدم في نهاية المرحلة الأولى مجموعة من الاصلاحات المقترحة في السياسات والاجراءات . واذا ما لاقت التغيرات المقترحة القبول ووافقت الحكومة المصرية ووزارة المالية على تنفيذها - فان العمل في المشروع سوف يستمر لمدة ٣٦ شهرا اضافيا ( المرحلة الثانية ) طبقا لتوافر الأرصدة والاتفاق المتبادل . وسيتم تحديد الحد الأدنى المقبول لاستكمال المرحلة الثانية عن طريق الخطابات التنفيذية اللاحقة للمشروع وفي أثناء المرحلة الثانية سيتم تنفيذ السياسات والاجراءات الجديدة .  
ويتناول المشروع أربعة مجالات ومرحلتين للتنفيذ وفترة للتعبئة .

وفيما يلى وصف تفصيلي عن فترة التعبئة وعن مجالات المشروع الأربع وهي تحليل السياسات والادارة الضريبية وادارة ضريبة الدخل وادارة الجمارك وضرائب الاستهلاك .

### ٢ - مجالات المشروع :

#### (١) التعبئة :

ستكرس هذه الفترة أساسا لما يلى :

- ترجمة الوثائق الجمركية والضريبية .

- تدبير معدات مكتب الرئيسي والازمة لتسهيل البدء في المشروع .

بند ٤ - فيما عدا ما تم تعديله سيظل اتفاقى المنحة سارى المفعول ومحتفظاً  
بكل قوته وآثاره القانونية وفقاً لما نص عليه من أحكام  
بند ٥ - يصبح هذا التعديل سارى المفعول عند التوقيع عليه بواسطة  
الطرفين .

واشتماداً على ما تقدم فقد تم في التاريخ المذكور أعلاه عند التوقيع على هذا  
الاتفاق باسماء الممثلين المفوضين تفوياً صحيحاً لكل من جمهورية مصر العربية  
والولايات المتحدة الأمريكية .

الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية مصر العربية
الاسم : فرانك ووزنر	الاسم : دكتور / موريس مكرم الله
السفير الأمريكي بالقاهرة	وزير الدولة للتعاون الدولي
الاسم : مارشال د . براون	الاسم : دكتور / حسن سليم
مدير أنوکالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة	رئيس قطاع التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية

### **الجهة المنفذة**

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

### **وزارة المالية**

الاسم : دكتور / محمد احمد الرزاز

### **وزير المالية**

(د) مجال ادارة الجمارك :

يهدف المشروع الى تحسين الكفاءة والعدالة في ربط وتحصيل الرسوم الجمركية وتعتبر السياسات واللوائح الجمركية الجيدة ذات أهمية خطيرة بالنسبة للقطاع الخاص اذ أن كفاءة الأداء وامكان التطبيق السليم لاضريبة الجمركية على الواردات وال الصادرات له تأثير مباشر على توسيع الأعمال الانتاجية لكل .

ويهدف هذا المجال الى تحسين الكفاءة والعدالة في توزيع العبء وتقدير وتحصيل الرسوم الجمركية وسيكون تركيز المشروع على تحسين الكفاءة وتحسين الاجراءات لكل من الواردات وال الصادرات وسيتم وضع نظم اجرائية وادارية من اجل :

- ١ - تخفيض متوسط المدة التي يستغرقها التخلص الجمركي .
  - ٢ ب - تحسين مصداقية الجمارك في تحديد البند والتثمين .
  - ٣ - زيادة الكفاءة في معاملة بنود الصادرات المعرضة للتلف .
  - ٤ - تحسين اجراءات الافراج السريع عن الواردات الضرورية للصناعة .
- وسيساعد المشروع مصلحة الجمارك على تدعيم نظم الحاسب الآلى بها من اجل : الادارة : ( مثل بيانات العاملين والموازنات وغيرها ٠٠٠٠ ) وجرد المخازن والرقابة على البضائع والتمويل والمحاسبة ( مثل اقرارات الدخول - الافراج عن البضائع وتحصيل الضريبة ) .
- كذلك - سيساعد المشروع على تطوير المعهد القومى للتدريب الجمرکى .

(ه) مجال ادارة الفرائب على الاستهلاك :

ان الادارة التي تتسم بالعدالة والكفاءة تعد بالغة الأهمية لكل من مشروعات القطاع العام والقطاع الخاص .

## (ب) مجال تحليل السياسات والادارة :

يعتبر مجال تحليل السياسات والادارة هو أساس المشروع . وسيتم بوحدة تنسيق لتحليل السياسات والادارة الضريبية ( يكون مقرها مكتب البحوث المالية والاحصائية لوزير المالية ) وستضم الوحدة خبراء من محللى الضرائب والمتخصصين فى ادارة المالية العامة من المصريين والأمريكيين وترفع الوحدة تقاريرها مباشرة الى وزير المالية .

وفقا لما يعهد اليهم من متطابلت البحوث فى المشاكل الادارية والتشغيلية والاجرائية فيجرون التحليل ويصدر وزير المالية القرار بالسياسة أو الاجراء الادارى اللازم وفقا لما يراه سيادته مناسبا .

بالاضافة الى ذلك – فاذن هذه الوحدة الهامة سوف تكون مسؤولة عن اجراء دراسات خاصة عن الضرائب العقارية والضرائب على التركات وعليهم أيضا أن يطوروا برامج اعلامية وثقافية عن الأمور الضريبية تخاطب موظفى الحكومة والجمهور .

## (ج) مجال ضرائب دخل :

قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساعدة فنية لمصلحة الضرائب على الدخل بمقتضى اتفاق مشترك مع ادارة ضرائب الدخل الأمريكية ولقد بدأت هذه المساعدة سنة ١٩٧٥ بمستشارين لمدة قصيرة يعملون في مجالات مختلفة وفي سنة ١٩٨٠ تم تنظيم مشروع مصلحة الضرائب لتقديم معاونة فنية متكاملة من خلال ادارة ضرائب الدخل الأمريكية ويستهدف المشروع المساعدة في تعبئة الموارد المخطية للتنمية كهدف رئيسي والى تحسين العدالة للممولين وزيادة كفاءة المصلحة كهدف ثان .

وسوف يستكمل مشروع ادارة المالية العامة المبادرات التي بدأت بمشروع مصلحة الضرائب كما سيركز على التحسينات الادارية والاجرائية وخطوات سير العمل بادارات وماموريات الضرائب . وكذا على رفع كفاءة التدريب كما ونوعا .

الجلد رقم (١)  
إجمالي ميزانية المشروع (بالدولار)

الجريدة الرسمية - العدد ١٠ في ٧ مارس سنة ١٩٩١

٣٧٥

البنود	الاجنبية	الدولية (١)	المساهمة العينية للمملكة الأمريكية للتنمية	إجمالي النبذة
١- العبءة .. .. .. ..	٢١,٧٤٥	٢١,٧٤٥	٢١,٧٤٥	-
٢- المساعدة الفنية (العقد) .. .. .. ..	٢٦٤٥,٠٠	٢٦٤٥,٠٠	٢٦٤٥,٠٠	-
٣- المساعدة الفنية (المبارك الأمريكية) .. .. .. ..	١٣٦,٤٥	١٣٦,٤٥	١٣٦,٤٥	-
٤- التقسيم والمؤجرات .. .. .. ..	٣٧,٠٠	٣٧,٠٠	٣٧,٠٠	-
٥- الطوارئ .. .. .. ..	٢٢٠,٠٠	٢٢٠,٠٠	٢٢٠,٠٠	-
إجمالي .. .. .. ..	٩٥٨,٢٥٥	٩٥٨,٢٥٥	٩٥٨,٢٥٥	-
إجمالي المبالغ المقدمة .. .. .. ..	٢٠,٢٦٦,٠٠	٢٠,٢٦٦,٠٠	٢٠,٢٦٦,٠٠	-
إجمالي المبالغ المطلوبة من الوكالة .. .. .. ..	١٤,٦٩٦,٠٠	١٤,٦٩٦,٠٠	١٤,٦٩٦,٠٠	-

- (١) الدولارات الأمريكية المعادلة للعملة المحلية التي سوف تذبح لمشروع وهي قيمة الدولارات الأمريكية المطلوبة من الوكالة للدول على العملة المحلية .
- (٢) مساهمة الحكومة المصرية مساهمة عينية فقط .

وتفرض ضرائب الاستهلاك عند انتقال البضائع من المنتج الى تاجر التجزئة وعند استيراد السلع . ومع أن الضريبة تقع قانونا على المنتج الا أنها تنتقل في النهاية الى المستهلك كجزء من ثمن المنتج النهائي .

وسيقوم مسشارون فنيون بإجراء تحليل متعمق للنظام الحالى لضرائب الاستهلاك وسيسجل التحليل : المناخ الحالى للتشغيل من وجهة نظر العميل ومصلحة الضرائب على الاستهلاك والنظم الرسمية وغير الرسمية المستخدمة وعملية الادارة .

وبناء على هذا التحليل ستقدم التوصيات لتحسين العمليات والإجراءات وذلك حتى يتسرى تخفيض عدد الخطوات وأعباء الإبلاغ الملقاة على عاتق شركات القطاعين العام والخاص ولتحسين توافق ومصداقية قواعد ولوائح الضريبة على الاستهلاك وادارتها .

رقم (٢)  
رقم (٢٦٣ - ٢٠٩)

إجمالي المساهمة العربية الحكومية المصرية	إجمالي أرباحات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للآن			الأمر بيكتة في العام (التعديل الأول)	
	الإجمالي	العملة المحلية	العملة الأجنبية	الإجمالي	العملة المحلية
-	٢١,٧٤٥	٢١,٧٤٥	-	(٦٣,٣٥٥)	(١٨,٢٥٥)
٢,٦٤٥,٠٠٠	-٧,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	٣,٩٨٠,٠٠٠	٦٩٢,٠٠٠
١,٣٨١,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	٨٣١,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
-	٢٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
-	٤٥٨,٢٥٥	٤٠٦٢,٢٢٥	٣٩٦,٠٠٠	٢٣٢,٢٥٥	٣٥,٢٥٥
٤,٠٢٦,٠٠٠	١٠,٣٠٠,٠٠٠	١,٥٠٤,٠٠٠	٨,٦٩٦,٠٠٠	٥,٢٠٠,٠٠٠	١,٠٢٩,٠٠٠

جلول  
ادارة المالية العامة مشروع

الالتزامات الوكالة المالي ١٩٩٠	العام المالي ١٩٨٨ الالتزامات المبدالية من الوكالة الأمريكية للتنمية		
	العملة الأجنبية	الإجمالي	العملة المحلية
(٤٥,٠٠٠)	٨٥,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
٣,٢٨٨,٠٠٠	٣,٥٢٠,٠٠٠	٣٠٨,٠٠٠	٣,٢١٢,٠٠٠
٦٣١,٠٠٠	١,١٦٩,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١,٠٦٩,٠٠٠
١٠٠,٠٠٠	-	-	-
١٩٧,٠٠٠	٢٢٦,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	١٩٩,٠٠٠
٤,١٧١,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٧٥,٠٠٠	٤,٥٣٥,٠٠٠

\* مساهمة الحكومة المصرية عينية فقط

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٩٠

بيان الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية  
واليابان بشأن تعيين ممثل مصر بمصر العربية لصندوق التعاون  
الاقتصادي فيها وراء البحار والعاملين معها ، والموقع في القاهرة  
 بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

**قرر :**

( مادة وحيدة )

--- وافق على الخطاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تعيين  
ممثل مصر بمصر العربية لصندوق التعاون الاقتصادي فيها وراء البحار والعاملين  
معها / معها ، الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق  
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جانفي الأخرى سنة ١٤١١ هـ ( ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩٠ م ) .

**حسني مبارك**

---

وانق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١١ رجب سنة ١٤١١ هـ  
الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٩١ م .

## وزارة الخارجية

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٩١

**نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٩٠ بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منحة إدارة المالية العامة بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٠

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٨/١/١٩٩١؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣١/١/١٩٩١؛

**قرر :**

**(ملدة وحيدة)**

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الأول لاتفاقية منحة إدارة المالية العامة الموقع بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٠

ويعمل به اعتباراً من ١٢/٧/١٩٩٠

صدر بتاريخ ٢٧/٧/١٩٩١

**نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية**

**د. أحمد عصمت عبد المجيد**

(ج) إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على كبيات محدثة من السجائر والمشروبات الكحولية مماثلة تلك التي تمنع عادة تهرب الأجانب في جمهورية مصر العربية وفقاً للقواعد الداخلية السارية .

(٢) ينتع الممثل المقيم OECF والعاملين معه / معها من غير مواطنى جمهورية مصر العربية أو من غير المقيمين فيها . بصفة دائمة والمعينون بها لمدة سنة واحدة على الأقل بالإعفاء من ضرائب الدخل أو أية رسوم أخرى تفرض بمقتضى التشريعات السارية في جمهورية مصر العربية ، على المرتبات أو المخصصات المالية التي تمنع لهم من تحويلات في أوراء البحار نظير أنشطتهم في OECF في جمهورية مصر العربية .

(٣) ينتع مكتب OECF بالقاهرة في نطاق أنشطته الرسمية بالإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب على المعدات المكتبية والمواد المشتراء باسم المكتب بكبات معقولة ضرورية لتشغيل مكتب OECF بما في ذلك سيارة واحدة .

(٤) تخضع الأمتنة المنزلية والسيارة المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين (١) ، (٢) ، أعلاه للرسوم الجمركية ، والضرائب ، والرسوم الأخرى إذا تم بيعها أو التصرف فيها فيما بعد داخل جمهورية مصر العربية لأشخاص أو منظمات لا تتمتع بالإعفاء من تلك الضرائب أو الامتيازات المماثلة .

-٢- من المؤكد أن مكتب OECF بالقاهرة والممثل المقيم والعاملين معه / معها سوف يقومون بأعمالهم الرسمية في الحدود التي تستلزمها عمليات قروض المساعدات الرسمية للتنمية وفقاً للتشريعات السارية في جمهورية مصر العربية والاتفاقيات المبرمة بين الحكومتين .

وأشرف أن أقترح بأن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة اليابان تأكيداً للترتيبات السابقة بمناسبة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من

القاهرة في ٢٤ مايو ١٩٩٠

صاحب السعادة

السيد / تشوسى يامادا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

يشرقى أن أشير إلى المباحثات الأخيرة التي تمت بين ممثل حكومة جمهورية مصر العربية وممثل حكومة اليابان بشأن تعيين ممثل مقيم بجمهورية مصر العربية لصياغة التعاون الاقتصادي فيها وراء البحار (المشار إليه فيما بعد بـ OECF) والمعاملين معها للقيام بالوظائف المنفصلة بقروض المساعدات الرسمية للتنمية التي يقدمها OECF .  
ويشرفى أن أقترح عليكم ما يلى :

١ - تمنع حكومة جمهورية مصر العربية الامتيازات والتسهيلات التالية :

(١) يتعين للممثل المقيم لـ OECF الذي يعين لإقامة مدة لا تقل من سنة واحدة في جمهورية مصر العربية من يكون من غير مواطنى جمهورية مصر العربية أو من غير المقيمين فيها بصفة دائمة ، وعائلته / عائلاتها ( الزوج أو الزوجة والأولاد الفحص ) به :  
(١) الإعفاء من الرسوم الفنصلية ورسوم تسجيل الأجانب .

(ب) الإعفاء من الرسوم الجمركية ، الضرائب وغيرها من الرسوم المماثلة التي تفرض بمقتضى التشريعات السارية في جمهورية مصر العربية ، وكذلك الإعفاء من الحصول على تراخيص الاستيراد بالنسبة لشراء أو استيراد الأشياء التالية خلال ستة أشهر من تاريخ أول وصول له / لها ، (أو من تاريخ سريان العمل بهذا الاتفاق ) :

(١) الأئمة الشخصية والمترتبة .

(٢) سيارة واحدة .

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١٨ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد الرئيس الجمهورية رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٩٠ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بشأن تعيين ممثل مصر بمصرية مصر العربية لصندوق التعاون الاقتصادي فيها وراء البحار والعاملين معه / معها بين حكومتي مصر العربية واليابان . والتوقيع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤

وحل موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/١/٢٧ ؛

وحل تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠ ؛

قرر :

( ملحة وحيدة )

ينشر في الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بشأن تعيين ممثل مصر بمصرية مصر لصندوق التعاون الاقتصادي فيها وراء البحار والعاملين معه / معها . الموقع بين حكومتي مصر العربية واليابان ، في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤ وي العمل به اعتبارا من ١٩٩١/٢/٣ .

صدر بتاريخ ١٩٩١/٢/٣

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د/ احمد عصمت عبد المجيد

تاريج تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللاحقة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ، لكل منها نفس المعجمية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .  
وأنا أنتهز هذه المناسبة لكي أعرب لسعادتكم عن فائق تقديرى .

بمن حكومة

جمهورية مصر العربية

السفير / ابراهيم يسرى

مدير الإدارة القانونية والمعاهدات

وزارة الخارجية

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية رقم ١٢٣/٢٦٣  
المشاطر رقم ١٢٣ - ٢

## التعديل الرابع

لاتفاقية منحة نشاط الاختبار الميداني  
للطاقة الجديدة والتجددية من مشروع تخطيط سياسة الطاقة  
والاختبار الميداني للطاقة الجديدة والتجددية  
بين  
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على التعديل الرابع لاتفاقية منحة نشاط الاختبار الميداني للطاقة الجديدة والمتتجدة من مشروع تخطيط سياسة الطاقة والاختبار الميداني للطاقة الجديدة والمتتجدة رقم (٢/١٢٣/٢٦٣) بين حكومى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع

ف القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

فقرر :

(ملة وحيدة)

وافق على التعديل الرابع لاتفاقية منحة نشاط الاختبار الميداني للطاقة الجديدة والمتتجدة من مشروع تخطيط سياسة الطاقة والاختبار الميداني للطاقة الجديدة والمتتجدة رقم (٢/١٢٣/٢٦٣) بين حكومى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جانفي الآخرى سنة ١٤١١ هـ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩٠ م).

حسن مبارك

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بمجلسه المعقودة في ١٢ رجب سنة ١٤١١ هـ  
الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٩١ م .

بند ٥ — يصبح هذا التعديل سارياً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وأشهدا على ما تقدم فقد تم في التاريخ المذكور أعلاه التوقيع على هذه الاتفاقية  
باسميهما الممثلين المفوضين تفويضاً ممثلاً لكل من جمهورية مصر العربية والولايات  
المتحدة الأمريكية بعد تبادل وثائق التفويض الرسمية .

عن الولايات المتحدة الأمريكية

عن جمهورية مصر العربية

الاسم : شارلتون ف. وين

الاسم د. حسن سليم

مدير الوكالة الأمريكية

رئيس قطاع التعاون الاقتصادي مع

للتنمية الدولية بالقاهرة بالإنابة

الولايات المتحدة الأمريكية

التعديل الرابع ي تاريخ ١٩٩٠/٨/٢١ لاتفاقية منحة نشاط الاختبار الميداني للطاقة الجديدة والمتتجدة من مشروع تخطيط سياسة الطاقة والاختبار الميداني الطاقة الجديدة والمتتجدة المؤرخة ٢٩ أغسطس ١٩٨٢ بين جمهورية مصر العربية (الممنوح) والولايات المتحدة الأمريكية وتمثلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) .

بند ١ — تعديل اتفاقية المنحة السابعة بمعدلاتها على النحو التالي :

(أ) يعدل البند ٣-١ بحذف "سبعة عشر مليونا و٧٥٠ ألف دولار أمريكي (١٧,٣٠٠,٠٠٠ دولار) وإحلال (ثلاثة عشر مليون دولار (١٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار) محلها .

(ب) يعدل البند ٣-٣ (أ) بحذف (١٢٨ أغسطس ١٩٩٠) .

ويحل محلها "٢٨ فبراير ١٩٩١" .

(ج) يحذف المدول ١ للمرفق ١ لاتفاقية منحة النشاط والخططة المالية التوضيحية للنشاط ويحل محلها المدول والخططة المالية المرفقة لهذا التعديل .

بند ٢ — التصديق :

يخذل الممنوح جميع المطرادات الفرورية لاستكمال كافة الإجراءات القانونية الالزامية للتصديق على هذا التعديل وتحظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بذلك في أسرع وقت ممكن .

بند ٣ — لغة الاتفاقية :

حرر هذا التعديل باللغتين الانجليزية والعربية ولكل منها نفس الجهة وعند الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزى .

بند ٤ — فيما عدا ماتم تمهيله أو تغييره بموجب هذا التعديل ظلل اتفاقية المنحة سارية المفعول ومحفظة بكل قوتها وآثارها القانونية وقتها لما نصت عليه من أحكام .

## وزارة الخارجية

قرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٩٠ الصادر  
بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣ بشأن الموافقة على التعديل الرابع لاتفاقية منحة نشاط الاختبار  
الميداني للطاقة الجديدة والتجدددة من مشروع تخطيط سياسة الطاقة في الاختبار الميداني  
لطاقة الجديدة والتجدددة رقم "٣٣٣ - ١٢٣ - ٢" بين حكومتي جمهورية مصر العربية  
والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١ ..

وعلی موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨ ..

وعلی تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/١/٣١ ..

قرد :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الرابع لاتفاقية منحة نشاط الاختبار الميداني للطاقة  
الجديدة والتجدددة من مشروع تخطيط سياسة الطاقة والاختبار الميداني للطاقة الجديدة  
والتجدددة رقم "٣٣٣ - ١٢٣ - ١" الموقع بين حكومتي جمهورية مصر العربية  
والولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢١ ..

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/٨/٢١ ..

صدر بتاريخ ١٩٩١/٢/٦.

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد الجيد

## ملحق التعديل

مشروع رقم ٢٦٣ / ٢٦٣

نشاط رقم ٢٦٣ - ٢٦٣

الاختبار الميداني للطاقة الجديدة والمتتجدة

نشاط رقم ٢٦٣ - ٢٦٣

الخطة المالية للتوضيعية للنشاط بالدولارات والجنيهات كما هو موضح

مساهمة الحكومة المصرية بـالجنيه المصري	الميزانية الجديدة	المبالغ المعاد تخصيصها	الميزانية السابقة	مكونات النشاط
جنيه مصرى	دولار	دولار	دولار	
١,٠٤٥	٥,٥٠٦	(,٠١٦)	٥,٥٢٢	١ - مساعدات فنية
١,٤١٨	٧,١٠١	( ٢,٨٩٩ )	١٠,٠٠٠	٢ - اختبار ميداني
,٠٧٥	,٣٠١	(,٦٩٩)	١,٠٠٠	٣ - تدريب وبدل سفر
,٥٥٠	,٠٤٤	(,٠٠٦)	,٠,٥٥٠	٤ - تقييم ... ..
-	,٠١٣	(,٦٨٥)	,٦٩٨	٥ - طوارئ ... ..
١,٢٧٣	,٠٣٥	*,,٠٠٥	,٠,٠٣٠	٦ - مراجعة ... ..
٤,٣٦١	١٣,٠٠٠	( ٤,٣٠٠ )	١٧,٣٠٠	إجمالي ... ..

\* مبلغ غير مخض ، وقد تم زيادة هذا البند بمبلغ ٥٠٠٠ دولار لسداد أكاليف  
مراجعة الإضافية .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٣ لسنة ١٩٩١

بتعديل بعض أحكام الأئحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ بالائحة التنفيذية لقانون  
تنظيم الجامعات ؛

وعل ما عرضه وزير التعليم بعدأخذ رأي مجالس الجامعات وموافقة المجلس  
الأعلى للجامعات ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرد :

( المسادة الأولى )

يضاف إلى الأئحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها مادة جديدة  
برقم ٢٨٥ مكررا ونصها الآتي :

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٦ لسنة ١٩٩١

بشأن تخفيف العقوبة الم科وم بها على  
الجندي / سابقا / سيد أحمد محمد عبد الله

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وحل قانون العقوبات ؛

وحل قانون الإجراءات الجنائية ؛

وحل القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ؛

وحل قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

وبناء على ما عرضه القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي ؛

**قرر :**

### (المادة الأولى)

تبدل بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات المحكوم بها على الجندي سابقا / سيد أحمد محمد عبد الله في القضية رقم ٢٠٧ / ١٩٨١ جنوبات عسكرية الإسماعيلية عقوبة المحس مع الشغل والنفاذ لمدة ثلاثة سنوات .

### (المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره ما

صدر برقايسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٤١١ هـ  
(الموافق ١٨ فبراير سنة ١٩٩١ م)

حسن مبارك

**قرار رئيس جمهورية مصر العربية**

**رقم ٩٤ لسنة ١٩٩١**

**رئيس الجمهورية**

**بعد الاطلاع على الدستور ،**

**قرد :**

**( المادة الأولى )**

مجلس الشعب ومجلس الشورى مدعوان إلى اجتماع مشترك الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأحد ١٦ شعبان سنة ١٤١١ هـ الموافق ٣ مارس سنة ١٩٩١ ميلادية

**( المادة الثانية )**

**ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية**

**صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١١ هـ  
(الموافق أول مارس سنة ١٩٩١ م)**

**حسني مبارك**

”يمنع أعضاء هيئة التدريس والمدرسو المساعدون والمعيدون حواجز مادية بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء وفقاً للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويصدر بها قرار من وزير التعليم“.

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ شعبان سنة ١٤١١ هـ  
( الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٩١ م )

حسن مبارك

وسام الاستحقاق من الطبقة الثانية ، إلى :

- السيدة / سلوى محمد السعيد .  
 السيد / محمد إبراهيم محمد إسماعيل .  
 « / كمال محمد قنديل خليل .  
 « / حسن سعيد محمد نور .  
 « / عل محمد على العقي .  
 « / محمد كمال محفوظ إبراهيم .  
 السيد / محمد رزق على الصعب .  
 « / أحمد سليمان إبراهيم أبو النور .  
 « / حنفى محمد سيد احمد .  
 « / محمد عبد العاطى محمد .  
 « / أحمد على أمين .  
 « / فاروق زكى على سالم .  
 « / محمد فناوى القصبي .  
 « / محمود محسون عمارة .  
 « / محمد محمد حمودة فرج .  
 « / علي أمين محمد الفرمادى .  
 « / صيد محمود محمد سليم .  
 « / عبد الله أحمد عبد الرحمن .

وسام الجمهورية من الطبقة الثالثة ، إلى :

- السيد / محمد عوض إبراهيم شباره .  
 « / محمد طلعت حسن على منصور .  
 « / فهيم على فهمي صفت .

## رئاسة الجمهورية

### الادارة العامة للتوقيع والأوسمة

وافق السيد / رئيس الجمهورية على منع :

وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى ، إلى :

سعادة السفير جوزيف ريد ، مدير المراسم بالبيت الأبيض وبوزاره الخارجية الأمريكية .

وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى ، إلى :

السيد المهندس / محمد نسيم أحمد حسن .

« « / حسن عبد الرحمن شحاته .

السيد المحاسب / عبد الله حسن محمد إبراهيم حسن .

« « / محمود صلاح عبد المعطى عايد .

وسام الجمهورية من الطبقة الثانية ، إلى :

السيد المهندس / عبد السلام مصطفى البهلوان .

السيد الدكتور / أنور حسن جبر الحاف .

السيد المحاسب / شامل حامد المستكاوي .

وسام الجمهورية من الطبقة الثانية ، إلى :

السيد / محمد ماهر فؤاد محمد خليفة .

« / محمد عبدالحفيظ عبد القادر النقيب .

« / محمود مسعد محمد الدهراوى .

« / صلاح الدين محمد سليمان .

« / مصطفى منصور مصطفى قطر .

« / محمود حسن محمود سويلم .

« / محمد زكي عبد المجيد الصبان .

« / ماهر محمد محمد إبراهيم .

عميد دكتور / كمال عبد الرحيم محمود .  
 » / فاروق عباس مصطفى منصور .  
 » / محمد محمد إبراهيم البرير .  
 » / محمود وجدى محمد محمود سليم .  
 » / أنس عبد الحسن أحمد هندية .  
 » / محمد فريد حسانين محمود حسانين .

نوط الامتياز من الطبقة الثانية ، إلى :

عقيد / السباعي على أبو الليل السيد .  
 » / حامد عبد الله عبد السيد .  
 » / عفيفي كامل عفيفي إبراهيم .  
 » / أمين عبد العزيز مصطفى .  
 » / سامي محمد سالم سيد الأهل .  
 » / عاطف أحمد أبو شادى .  
 » / محمد السيد أحمد جعه .  
 مقدم / حماد الدين الشافعى محمد محمد عيسوى .  
 مقدم طبيب دكتور / أحمد رزوف أحمد محمد إبراهيم .  
 مقدم / محمد حسام الدين محمد وافت .  
 » / عمر محمد كامل معاذ .  
 » / حسن أحمد حاد حسن بقا .  
 » / عبد العزيز فهمى حسن سامي عبد العزيز .  
 » / ياسر عبد الحافظ عبد السلام أبو شادى .

وسام الجمهورية من الطبقة الثانية ، إلى :

- لواه / محمد جمال عبد المجيد سليمان .  
 « / عواض محمود عواض الكردى .  
 » / سمير عوض إبراهيم شتا .  
 » / أحمد إبراهيم أحمد جندى .  
 » / غالي وفيق رضا عبد البارى رضا .

نوط الامتياز من الطبقة الأولى ، إلى :

- لواه / إبراهيم حسن محمد الشيف حسن .  
 « / أسامة حسن عبد الجود عوض .  
 » / محمد على علي المطار .  
 » / نبيل محمد حسن على .  
 » / محمد ماجد عيسوى أحمد عبد الفقار .  
 » / نبيل عبد العزيز عباده .  
 لواه / أحمد عبد العزيز البرعى أحمد بكر .  
 » / رفيق حجازى محمد حامد حجازى .  
 » / عبد العزيز على عبد العزيز على .  
 » / محمود متولى عنتر .  
 » / محمد هانى سيد أحمد العزبى .  
 » / محمد سيف النصر حسين محمود .  
 » / محمد حسينى محمود عبد الوهاب فايد .  
 » / جلال أحمد شحاته الشاعى .  
 عميد / على سامع مصطفى فهمى بليغ .  
 » / السيد عبد المعطى السيد زايد .  
 » / أسامة مجاهد محمد سعد .

اسم المرحوم فضيلة الأستاذ الشیخ / عیسوی أحمد عیسوی ، رئيس قسم الشریعة بكلیة الحقوق جامعة عین شمس سابقاً .

اسم المرحوم فضيلة الأستاذ / محمد زکریا البردیسی ، [رئيس قسم الشریعة بكلیة الحقوق جامعة عین شمس سابقاً .

الأستاذ الدكتور / محمد بدر الدين حسام الدين ، وكيل الأزهر السابق .

الأستاذ الدكتور / إبراهيم توفيق العطاوى ، رئيس جمعية الشبان المسلمين الأسبق .

الأستاذ الدكتور / مصطفى كمال محمود ، المفكر الإسلامي الكبير .

الأستاذ الشیخ / محمد عبد الواحد ، وكيل وزارة الأوقاف السابق .

الأستاذ الدكتور / جمال الدين محمد محمود ، الأمين العام ل مجلس الأعلى للشئون الإسلامية السابق .

الأستاذة الدكتورة / زيلب عصمت راشد ، أول عميدة لكلية البنات الإسلامية بجامعة الأزهر .

الأستاذ الدكتور / عبد الوهود إبراهيم شلبي ، أمين مجمع البحوث الإسلامية السابق .

السيد الأستاذ / ياسين محمد رشدى ، رئيس جمعية المواصلة بالاسكندرية .

فضيلة الشیخ / أحمد فرجات أحد ، إمام مسجد مولانا الحسين .

كما وافق السيد رئيس الجمهورية على الإذن :

للسيد السفير / حسن جاد الحق ، سفير جمهورية مصر العربية في ياوندي سابقاً ،  
في قبول وحمل :

#### وسام الاستحقاق من طبقة براند أو فيسييه

الذى منحه من خاتمة رئيس جمهورية الكاميرون ، بمناسبة انتهاء فترة عمله في ياوندي .

للسيد / أحمد نواد ، رئيس مجلس الإدارة والمفوض المنتدب لبنك قناة السويس ،

في قبول وحمل :

#### وسام جوقة الشرف

الذى منحه من خاتمة رئيس جمهورية الفرنسية .

نوط الامتياز من الطبقة الثالثة ، إلى :

رائد / مختار أحمد محمود فكار .

« / عبد الحميد سمير عبد الحميد الطوبى .

« / جمال محمد سعيد .

« / مصطفى تمام محمود لطفي ابراهيم محمود صرة .

« / على كمال حامد جمعه .

« / زغلول عبد الوكيل مرزوق .

نقيب / أحمد محمد إبراهيم أبو زيد .

« / علاء الدين يحيى عبد اللطيف أبو بكر .

« / حلمي متول رزق النجار .

« / جمال الدين نجمي مرسى الطيب .

« / محمد صلاح حسن محمد .

« / خالد فاروق السيد خليل اللبوى .

ملازم أول / علاء الدين شحاته مطا عطيه .

نوط الامتياز من الطبقة الأولى ، إلى :

اً سِمَّ المَرْحُومِ الإِمامِ الأَكْبَرِ الشَّيْخِ الدَّكْتُورِ / عبد الحليم محمود على ، شيخ الأزهر الأسبق .

فضيلة الأستاذ الشيخ / عبد العزيز محمد حيسى ، وزير الأزهر الأسبق .

اسم المرحوم فضيلة الأستاذ الشيخ / عبد الوهاب عبد الواحد خلاف ، رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق جامعة القاهرة سابقا .

اسم المرحوم فضيلة الأستاذ الشيخ / علي محمد الخفيف ، رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق جامعة القاهرة سابقا .